

## الحرب الإسرائيلية الرابعة على غزة.. هل تغيرت قواعد الاشتباك؟



صفحة (٢)

## دعوات لتكليف الجيش بمهام شُرطية في داخل المدن الإسرائيلية- الدلالات والتداعيات



صفحة (٣)

# الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢١/٥/٢٥ الموافق ١٣ شوال ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٢ السنة التاسعة عشرة

## الاسرائيلي المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

### كلمة في البداية

## جولة مواجهة أخرى وفهم إسرائيلي مُسبق البرمجة!

بقلم: أنطوان شلحت

عند تلخيص جولة المواجهة الأخيرة مع إسرائيل تطلعك الكثير من التحليلات الإسرائيلية، بما في ذلك تحليلات لأشخاص متخصصين في الشؤون الأمنية، لا تتماهى مع البيئة الرسمية المحيطة، السياسية والأمنية، وتزى إلى الواقع بعين ثابتة وتوسعى لأن تترزع عنه أوراق التوت بغية كشف علنه.

ونقص بهذا الكلام سيلاً من التحليلات خلص في شبه إجماع إلى أن نتائج تلك الجولة من ناحية إسرائيل، حتى على الصعيد العسكري، لم تكن في المستوى الذي أرادت وعلمت من أجل الوصول إليه. وزاد الصورة العامة لتلك النتائج كآبة، كما أشير في أكثر من تحليل، أن الجمهور العريض في إسرائيل بقي مضطرباً من استمرار المقاومة في قطاع غزة في إطلاق الصواريخ، ومن عجز الجيش الإسرائيلي عن منع ذلك، ومن عدم تحقيق ما يوصف بأنه انتصار إسرائيلي واضح وقاطع. وبموجب أحد التحليلات، ففي الاستديوهات المفتوحة في قنوات التلفزة المتعددة اعتُبر كل إطلاق جديد لصواريخ المقاومة علامة على إخفاق الجيش الإسرائيلي في ضرب الفصائل الفلسطينية.

ووفقاً لأدبيات «معهد أبحاث الأمن القومي»، فإن الإحباط بشكل عام يشكل حصيلة ثلاث مفاجآت رئيسية شهدتها الجمهور الإسرائيلي خلال أيام المواجهة التي أطلق عليها اسم «عملية حارس الاسوار»، إلى جانب مفاجآت أخرى وصفتها تلك الأدبيات بأنها صغيرة ولها علاقة بعمليات المقاومة (على غرار البدء بالعملية بحد ذاته، وإطلاق الصواريخ على القدس، والقصف الكثيف في اتجاه منطقة الوسط الإسرائيلية). لكن المفاجآت الثلاث الرئيسية لا تزال هي نفسها: أولاً، اكتشاف الجمهور الإسرائيلي أن حكومته تختار مجدداً ردع حركة حماس بدلا من إخضاعها؛ ثانياً، كون العمليات الهجومية للجيش الإسرائيلي غير قادرة على وقف إطلاق الصواريخ على الرغم من قوتها المائلة والأضرار الكبيرة التي تتسبب بها بشريا وماديا؛ ثالثاً، الصعوبة التي يواجهها الجيش الإسرائيلي في تفسير وتجسيد الإنجازات الحقيقية التي حققها خلال أيام العملية. وتنوه الأدبيات نفسها بأنه إلى جانب هذا الإحباط الذي يتميز به الجمهور الإسرائيلي في العادة، فإن هذه المفاجآت هي وليدة سياسة إخفاء متعمدة تُطوَّق منذ أعوام طويلة، مقرونة بفشل مستمر للقيادتين السياسية والعسكرية في تقديم شرح للجمهور بشأن الاستراتيجية الإسرائيلية والخصائص الحالية للمواجهات العسكرية. وبالرغم من هذا الإخفاء امتلك الإسرائيليون قدرة على تبضّر بعض الأمور عند بدء المواجهة، وفي مقدمها أن ثمة تفضيلاً واضحاً من جانب القيادتين المذكورتين لعمليات ردع تعتمد في الأساس على سلاح الجو، إلى جانب فورهما من «عمليات حسم» تفرض استخدام القوات البرية في حرب داخل أرض الخصم، واستذكر أحد التحليلات أن في الإمكان رؤية مثل هذا التفضيل على الأقل منذ الحروب والعمليات العسكرية التي جرت في تسعينيات القرن الفائت، واستمر أيضاً في حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦) وفي سلسلة الحروب في غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩). وفي ٢٠١٢، وأن الهدف المطلوب تحقيقه من ورائها هو «تعزيز الردع»، الأمر الذي يؤثر في طبيعة العملية ونتائجها بصورة أساسية، إلى ناحية عدم تحقيق حسم واضح وقاطع، في حين أن الخطابات الرنانة التي تصدر عن مسؤولي القيادتين ما زالت تتحدث عن «الحسم» و«الانتصار» لغرض في نفس يعقوب!

واضح أن التقييم السالف يتعلق أكثر بالجانب العسكري والأمني بشكل عام، والذي لا تنفك إسرائيل تمتلك تفوقاً واضحاً فيه، غير أنه في الوقت عينه لم يعد يسعها في فرض واقع مريح لها فقط، ولحاجاتها ومصالحها، ومع ذلك فهي ترفض أن تفهم ذلك، وتتمسك بفهم مسبق البرمجة يقف حائلاً أمام تبني مقاربة تكون مغايرة لهذا النهج، بموجب ما يؤكد الكاتب دافيد غروسمان.

أما الجانب السياسي فلا شك في أن قراءته تحتاج إلى عودة أخرى، وخصوصاً بعد أن تتراكم مزيد من المؤشرات التي بوسعها أن تنبئ بما أفضت إليه هذه الجولة من مستجدات ذات قيمة مضافة لم تكن قائمة قبلها، ويمكن التعويل عليها، من جهة. ومن جهة أخرى يمكنها أن توضح جوهر التداعيات التي ترتبت عليها داخل الحلبة السياسية الإسرائيلية الداخلية وكيفية تأثيرها في أزمة إسرائيل الداخلية الناشبة بين قواها العديدة، وكذلك تأثيرها في سياق علاقة الدولة مع المواطنين الفلسطينيين الذين كانوا شركاء في الهيئة الشعبية توكيداً لكونهم جزءاً أصيلاً من الوطنية الفلسطينية.



(الصورة عن: «حدثشوت» ١٣)

صورة تجمع يائير لبيد مع منصور عباس.

## مساعي تشكيل الحكومة الإسرائيلية تراوح مكانها والانتخابات لرئاسة الدولة تجري ببرود غير مسبوق!

الأسبوع الماضي، في صحيفة «يديעות آخرونوت»، تفسيرا لحال انتخابات الرئاسة الإسرائيلية، وبردوتها، خاصة بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، التي ظهر فيها بداية ستة مرشحين، من بينهم ثلاثة أعضاء كنيست ووزراء، أما الآن، كما يقول سيفيل، «هذه المرة، لأول مرة منذ ما يقرب من خمسين عاماً، لم يترشح أي من أعضاء الكنيست للمنصب، ولم يعلن أي حزب حتى الآن عن مرشح رسمي نيابة عنه. رئيس الوكالة اليهودية يندفع لتحقيق نصر واضح، عندما يواجه مرشحة بدون دعم سياسي رسمي، هي مريم بيرتس، ويقول سيفيل إن «سبب عدم خوض مرشحين مثل وزير الخارجية الأسبق دافيد ليفي، ورئيسة الكنيست السابقة داليا إيتسيك، وحتى بنيامين نتنياهو، الانتخابات يعود إلى فهم الجميع أنه سيكون من المستحيل تقريبا التغلب على هيرتسوغ. فقد أدار هيرتسوغ حملته الانتخابية بصمت تام منذ ثلاث سنوات، في حين كان الجميع منغلين بمسألة من سيكون رئيس الحكومة، التقي هيرتسوغ جميع أعضاء الكنيست، بمن فيهم أولئك الذين خسروا مقاعدهم في الجولات الانتخابية المتلاحقة وحقق مراكز مهمة في الكتل والاصطفافات البرلمانية، أيضاً لدى نواب الحريدديم واليمين؛ وعملياً نجح في تشكيل ائتلاف حول، بعكس فشله في بناء ائتلاف ليترأس الحكومة في العام ٢٠١٥».

ويتابع سيفيل كاتباً أن لغز ترشيح هيرتسوغ هو في موقف نتنياهو الذي هزمه في السباق على رئاسة الحكومة في العام ٢٠١٥. ويسأل الكاتب: «ما معنى إعلان الليكود غير المألوف، عن حرية التصويت؟ هل يعقل أن رئيس الحكومة، وهو أيضاً المتهم الأكثر شهرة في البلاد، يتخذ مثل هذه البرودة المفاجمة تجاه الرجل الوحيد في إسرائيل المخول بإصدار العفو ومنح المقاعد لتشكيل الحكومة؟ من ناحية أخرى، ألم يستثمر من وجد طريقاً إلى قلوب حتى آخر أعضاء الكنيست في هدهوت هتوراه وميرتس، جهوداً في رئيس الحزب الذي يشكل ربع أعضاء الكنيست؟».

ويختم سيفيل كاتباً: «من المرجح أن الاثنين يعرفان كيفية التوافق مع بعضهما البعض، سواء في السباق الرئاسي، أو في الرئاسة نفسها إذا تحققت، في العام ٢٠١٦، سافرا معا لحضور مؤتمرات قمة سرية حول العالم العربي، ثم أجريا اتصالات مكثفة من أجل الوحدة التي كانت ستحقق لو كان الأمر متروكا لهم. لقد ولت الأيام التي كانا يهينان فيها بعضهما البعض في الأماكن العامة ومنذ ذلك الحين أصبحا صديقين سراً، يمكن لتنتياهو، ربما، محاولة هزيمة هيرتسوغ مرة أخرى. ولكنه لم يحاول حتى، وفي حالته لدى نتنياهو بالتأكيد أسباب وجيهة». كل هذا يجعل المحللين والمراقبين يعتقدون أن انتخاب هيرتسوغ أمر سهل، كون منافسته جاءت من خارج الحلبة الحزبية، وهي مريم بيرتس (٦٧ عاماً)، ورصيدها السياسي الوحيد هو أن اثنين من أبنائها قتلوا في الحروب التي شنتها إسرائيل، وعلى هذا الأساس يتم استقبالها في الأوساط السياسية والاجتماعية. ولكن بيرتس ليست محايدة سياسياً، فهي مستوطنة منذ زواجها، إذ بعد زواجها في مطلع سنوات السبعين، انتقلت مع زوجها للاستيطان في مستوطنة أوفيرا، في شمال صرعا سيناء، وتم إخلاؤها في نهاية سنوات السبعين في إطار اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، فانقلعت مع عائلتها للاستيطان في مستوطنة غفعون وسط الضفة، لفترة قصيرة، بعدها انتقلت للاستيطان في مستوطنة غفعات زئيف، الجائمة بين شمالي القدس وجنوبي منطقة رام الله.

والمؤشر الثاني لحقيقة توجهاتها السياسية، هي أن ١٠ نواب من أصل ١١ نائباً منوها تركبتهم للترشح، هم من أحزاب اليمين الاستيطاني المتطرف بما في ذلك الليكود، إلا أن نوابا من الليكود منحوا أيضاً تركبتهم لسحاق هيرتسوغ.

وفي حياتها العملية، عملت مريم بيرتس في مجال التربية والتعليم، وقالت تقارير صحافية إسرائيلية إنها تلقت في السنوات الماضية عروضاً كثيرة من أحزاب يمينية متشددة لترشح على قوائمها في الانتخابات البرلمانية ولكنها كانت ترفض.

الـ ٢٣، في آذار ٢٠٢٠، وفضل الاستقالة من منصبه، على أن يطبق قرار المحكمة.

الغريب الآن، ومنذ سنوات طويلة جداً، أنه لم يقدم أي من أعضاء الكنيست ترشيحه، والأكثر غرابة، أن حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو، لم يطرحا مرشحا من طرفه، أو أن يعلن جهارا عن دعم أحد المرشحين. وقد تمكن اثنان فقط من إيفاء شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة، وأولها ضمان ١٠ توقيع أعضاء كنيست كحد أدنى، دعماً للترشح (تزكية)، وهما رئيس حزب العمل الأسبق، ورئيس الوكالة اليهودية (الصهيونية) الحالي، إسحق هيرتسوغ، الذي تحظى بقبولها من غالبية الكتل البرلمانية، وتنافس مريم بيرتس، التي جمعت ١١ توقيعاً، كلها من أحزاب اليمين الاستيطاني، باستثناء نائبة من كتلة «أرزق أبيض»، التي تعد وفق المعايير الإسرائيلية يمين وسط.

وهناك من يفسر سكوت بنيامين نتنياهو وحزبه في هذه المنافسة، بميل ما لانتخاب هيرتسوغ، الذي يحظى بعلاقات طيبة مع أوساط عديدة في الحلبة السياسية الإسرائيلية، ومن اصطفايات تبدو متناحرة على الساحة السياسية، رغم كونه رئيساً سابقاً لحزب العمل؛ وكل حياته السياسية أمضاها في هذا الحزب، قبل أن يتم انتخابه بسهولة لرئاسة الوكالة اليهودية (الصهيونية) في العام ٢٠١٨.

بالإمكان القول إن انتخاب هيرتسوغ لرئاسة الوكالة اليهودية، جاء في حينه بدعم كبير حظي به من أبناء الديانة اليهودية وجميعياتهم ومراكزهم في العالم، وهذا عامل قد يلعب دوراً في احتمال انتخابه للرئاسة الإسرائيلية، وهناك من يرى أن انتخابه بات مضموناً، ولكن في السياسة الإسرائيلية لا يوجد ما هو مضمون حتى ظهور النتيجة النهائية. فإسرائيل الرسمية، وبشكل خاص حكومتها ورئيسها بنيامين نتنياهو، في علاقة شائكة مع قسم كبير، ولربما الأكبر، من يهود العالم ومنظمتهم، وبشكل خاص في التجمع الثاني من حيث حجمه لأبناء الديانة اليهودية، في الولايات المتحدة الأمريكية، التي فيها قرابة ٥،٤ مليون يهودي، ممن تعترف المؤسسة الدينية الإسرائيلية بيهوديتهم، وعلى الرغم من قوة اللوبي الصهيوني وتأثيره على الحكم الأمريكي، إلا أنه وفق استطلاعات دائمة، فإن غالبية الأميركيين يوافقون على خلاف سياسي مع الحكومة الإسرائيلية، وتوجهاتهم أكثر سلامية، من اليهود الإسرائيلييين. ولكن عدا الشأن السياسي، فإن إسرائيل الرسمية دخلت في صدام واضح مع الطوائف الدينية الإصلاحية اليهودية، وهي نسبتها عالية جداً بين اليهود في العالم، وبالذات في القارتين الأمريكية والأوروبية.

ولهذا فإن الميل لانتخاب هيرتسوغ، حتى من نواب في أحزاب اليمين الاستيطاني، بما فيها الليكود، قد يهدف إلى عدم اتساع الشرح بين إسرائيل الرسمية والدينية، وبين يهود العالم، فمنصب الرئيس الإسرائيلي هو تمثيلي، وليس تنفيذياً، وصلاحياته محدودة، ولكنه يبقى البوابة الأولى للمنظمات اليهودية الاجتماعية والدينية، وحتى السياسية. وفي تصريح لصحيفة «يديעות آخرونوت»، بعد إغلاق باب الترشيحات يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي، قال هيرتسوغ إن هناك «ضرورة لترباطنا داخل أنفسنا أيضاً، ولكن ليس أقل من ربط الشعب اليهودي الذي يعيش هنا في صهيون مع الجاليات اليهودية في الشتات لتعزيز مكانة إسرائيل الدولية، وحماية سمعتها الطيبة في أسرة الأمم ولقتال معاداة السامية». ترى صحيفة «يديעות آخرونوت» أن حقيقة أن نتنياهو لم يتقدم بمرشح، وأن الأحزاب اليمينية تتمتع بحرية التصويت، تشجع هيرتسوغ بشكل كبير، وقال مسؤول كبير في الليكود للصحيفة: «بقدر ما قد يبدو الأمر غريباً، فإن نتنياهو يفضل هيرتسوغ، وليس مرشحا من اليمين». وأضاف: «كان لدينا رئيس من اليمين والليكود، ولكنه لم ينجح في الأمر بشكل جيد»، وقال وزير من الليكود: «نتنياهو مفرم جداً بهيرتسوغ. حتى في الماضي، عندما ترشح هيرتسوغ لرئاسة الوكالة اليهودية (الصهيونية)، لم يساعد نتنياهو مرشح الليكود يوفال شتاينيتس». عرض الصحافي اليميني المتشدد عميت سيفيل في مقال له في نهاية

### كتب برهوم جرابسي:

كانت مساعي تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل حتى مطلع الأسبوع الجاري ما تزال تراوح في مكانها. ومن المفترض بعد أن عادت طائرات الاحتلال إلى قواعدها، وسكنت فوهات المدافع، في عدوانها على قطاع غزة، أن يشهد الحراك وتيرة أسرع، خاصة وأنه ما زال أمام المكلف الحالي، يائير لبيد، أسبوعان فقط ليبلغ الرئيس الإسرائيلي عن تشكيل حكومة، إلا أن كل المعادلات التي تعيق تشكيل الحكومة ما زالت على حالها. في المقابل، فإن ترشيحين وحيدان فقط لمنصب رئيس الدولة، وليس من أعضاء الكنيست، كان مفاجئاً من حيث برودة المنافسة، بعد أشهر طويلة تحدث فيها حزب الليكود عن تنافس شديد على منصب رئيس الدولة، الذي حسب مؤشرات أولية، قد يكون من نصيب رئيس الوكالة اليهودية الصهيونية إسحاق هيرتسوغ، ولكن كل مفاجأة قد تكون واردة.

والسيناريوهات الافتراضية للأحزاب، المطروحة حتى مطلع الأسبوع، هو أن يستمر بنيامين نتنياهو بالارتكاز على ائتلاف متماسك يضم ٥٩ نائباً، وأن يجد نائبين متسربين من إحدى الكتل في الطرف الآخر، كي يستوفي أغلبية ٦١ نائباً من دون الحاجة إلى القائمة العربية الموحدة، برئاسة منصور عباس، الذي لم يتراجع عن استعداده لدعم أي ائتلاف يقوم، في مقابل تحقيق مطالب مدنية معينة للمجتمع العربي. إلا أن سيناريو تسرب نائبين ما زال غير منظور، طالما أن ائتلاف نتنياهو يضم، حتى الآن، كتلة «يميناً» بزعامة نفتالي بينيت.

في المقابل، قالت مصادر في حزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد المكلف الحالي بتشكيل الحكومة، إن عودة بينيت إلى حضن الليكود ونتنياهو ليست نهاية المطاف، وكل شيء وارد حتى الدقيقة التسعين في الأسبوعين المتبقين للبيد حتى الإعلان عن حكومة.

يشار إلى أنه بموجب القانون الإسرائيلي، فإنه في حال فشل المكلف الثاني بتشكيل حكومة، فإن مسألة التكليف تعود للكنيست، الذي سيكون أمامه فرصة ٣ أسابيع أخرى، لاختيار مرشح لتشكيل الحكومة مع أغلبية واضحة، وفي حال فشل الكنيست في هذا يتم حله تلقائياً والتوجه إلى انتخابات مبكرة.

ويُتوقع القانون للكنيست، في حال وجدت أغلبية، أن يتم حل نفسه قبل انتهاء مدة التكليف، وقبل انتهاء الفرصة الأخيرة الممنوحة للكنيست ليجد مرشحا لرئاسة الحكومة.

### انتخابات رئاسية باردة

يجري يوم الثاني من حزيران المقبل انتخاب رئيس الدولة الإسرائيلية، وهي انتخابات تجري في الكنيست، يشارك فيها الأعضاء الـ ١٢٠، وحسب القانون، الذي تم تعديله في نهاية سنوات التسعين، يجري انتخاب الرئيس لدورة واحدة ووحيدة من سبع سنوات، ودائماً كان هذا المنصب يحظى بمنافسة شديدة، وفي الكثير من الأحيان، كانت النتيجة ليست محسومة مسبقاً، والفارق يكون ضئيلاً بين المتنافسين اللذين يصلان إلى الجولة الأخيرة.

وفي السنوات الأخيرة، كان التنافس على هذا المنصب يبدأ قبل فترة طويلة من يوم الانتخاب، وفي كثير من الأحيان، كان يجري الحديث عن طموح سياسي ما بأن يصل لرئاسة الدولة، ولو كانت الانتخابات ستجري بعد عامين وثلاثة.

كان هناك حتى وقت قريب منافسون، أو طامحون من بين أعضاء الكنيست، لهذا المنصب، وبرزهم من يتولى حالياً حقيبة الصحة، يولي إدلشتاين، من أبرز وجوه الليكود، وهو الرئيس السابق للكنيست، وكان الحديث عن أن حظوظه مرتفعة، إلى أن اختفى عن واجهة المنافسة. وحسب الحديث في أروقة الكنيست، فإن إدلشتاين خسر المنافسة في اليوم الذي قرر فيه، كركيس للكنيست، عدم تنفيذ قرار المحكمة العليا الذي أزمه بإجراء انتخابات لرئاسة الكنيست بعد انتخابات الكنيست

## الحرب الإسرائيلية الرابعة على غزة.. هل تغيرت قواعد الاشتباك؟



(أفب)

العدوان على غزة.

### كتب نهاد أبو غوش:

اندلعت المواجهات الإسرائيلية- الفلسطينية بدءاً من أواسط شهر نيسان الماضي على جميع الجبهات التي يمكن تصورها، في المواجهات الميدانية، وفي الحقل الدبلوماسي وفي شتى وسائل الإعلام، وتحت قباب الكونغرس ومعظم برلمانات العالم، كما في شوارع العواصم والمدن وساحاتها الرئيسية، وكل ذلك انطلق من بؤرة المواجهات في القدس، وامتد لسائر مدن الضفة وقطاع غزة وفي مناطق ١٩٤٨ وصولاً للشلتات والمهجر، في مشهد استثنائي توحد فيه الفلسطينيون في كافة أماكن تواجدهم مجمعين على رفض نتائج النكبة وآثارها. ومع تميز كل تجمع فلسطيني بنمط المواجهة وفق خصوصياته وأدواته المتاحة وعناوينه «المحلية» الساخنة، ولأسباب عملية ستركز هذه المقالة على الحرب التدميرية على قطاع غزة، وارتباطها بسائر جوانب القضية ومستقبل الصراع.

### حرب ليست كسابقاتها

لم تكن الحرب الأخيرة على غزة كسابقاتها، لا في السياق ولا في النتائج، والتداعيات التي أثارها الحرب على تجمعات الشعب الفلسطيني في وطنه وفي الشتات، وتميل معظم التحليلات إلى أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة وردع المقاومة، لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية نجح في أمرين اثنين، وهما إفساح فرصة يائير لبيد في تشكيل حكومة تغيير بديلة، وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف الفلسطينيين وبخاصة المدنيين من تدمير للأبراج السكنية ومحطات التلفزة إلى قتل عشرات النساء والأطفال، لكن النتائج المعاكسة كانت أكبر بكثير، وخاصة لجهة إعادة توحيد الشعب الفلسطيني والشعور الغامر بالزهو والثقة في أوساط الفلسطينيين على ما يعتبره معظمهم صمود المقاومة وإنجازاتها في توجيه ضربات موجعة لإسرائيل، ومحاولة تغيير قواعد الاشتباك لناعية أن المقاومة باتت جزءاً لا يتجزأ من معادلة الصراع.

فهذه هي الحرب الرابعة على قطاع غزة المحاصر منذ العام ٢٠٠٨، إسرائيل أسقطتها عملياً، باستثناء عملية الجرف الصامد التي صنفت حرباً من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية بسبب طول مدتها (٥١ يوماً) وعدد قتلاها، وأعطيت هذه العمليات والحروب أسماء مثيرة كأنها أفلام: الرصاص المصبوب في العام ٢٠٠٨، وعمود السحاب في العام ٢٠١٢، والجرف الصامد في شهري تموز وأب ٢٠١٤، ثم العملية الأخيرة التي أسميت «حارس الأسوار».

الانتقادات طاولت هذه الحرب منذ بدايتها وعلى امتداد أحد عشر يوماً من القتال، وقد صدرت هذه الانتقادات من أوساط إعلامية وسياسية تستند في العادة إلى تقديرات مهنية من العسكريين. جرى ذلك خلافاً للتقاليد الإسرائيلية، حيث يتجنب الجميع في الحروب لدعم الجيش والمقاتلين على الجبهات، ويطوي المعارضون خلافاتهم وآراءهم ريثما ينجلي غبار المعركة، وتفرض الرقابة العسكرية قيوداً بالغة الشدة على كل ما ينشر في الإعلام، وتتحول استوديوهات التلفزة والإذاعة إلى صالونات لاستضافة الجنرالات المتقاعدین من

الجيش والأجهزة الأمنية في مهمة «قومية» من الدرجة الأولى تكاد تقتصر على محاولة رفع الروح المعنوية للشعب، والثناء على الجيش، وإظهار بشاعة الخصم.

### بيئة مأزومة

وقعت الحرب وسط بيئة سياسية إسرائيلية مأزومة، فرئيس الحكومة المكلف بنيامين نتنياهو فشل في المهمة المسندة إليه لتشكيل الحكومة، حتى أنه لم يطلب تمديد المهلة المعطاة له كما جرت العادة، فأسندت المهمة شبه المستحيلة ليائير لبيد الذي راهن على تشكيل حكومة تغيير استناداً إلى «شريكي الضرورة»، جددون ساعر ونفتالي بينيت، فجاءت الحرب لتعصف بكل الجهود وتحكم على مهمة لبيد بالفشل حيث أعلن بينيت أن الموضوع لم يعد مطروحاً على بساط البحث.

جاءت الشهادة عن مسؤولية نتنياهو وأعوانه أولاً على لسان مصدر رسمي مهني، هو الجنرال يعقوب شبتاي، المفتش العام للشرطة، الذي تحاشى اتهام نتنياهو صراحة، فالقى باللائمة على حليفه إيتمار بن غفير، رئيس حزب «قوة يهودية» وعضو ائتلاف «الصهيونية الدينية» الأكثر تطرفاً، بن غفير هذا اتخذ له مكتباً ميدانياً في حي الشيخ جراح لإدارة العمليات وتوجيه أعضاء مجموعة «هافا» المتعصبة، وقد نشرت القناة ١٢ الإسرائيلية في ٥/١٤ تسريبات من جلسة لتقييم الأوضاع الأمنية عقدت في مدينة اللد قال فيها شبتاي «إن المسؤول عن هذه الانتفاضة هو إيتمار بن غفير، والأمر بدأ بمظاهرة منظمة لهافا في باب العامود».

وتابع شبتاي أن بن غفير واصل الاستفزازات في حي الشيخ جراح، وراح يتجول مع أعضاء منظمة «هافا» في المدن المختلطة مثل اللد وعكا التي شهدت مواجهات عنيفة بين جماعات يمينية متطرفة مدعومة من الشرطة والمواطنين، وأضاف شبتاي: «بالأمس تمكنا من تهدئة عكا ووصل بن غفير مع نشطاء على متن حافلة وتسبب في اضطرابات».

### نتنياهو يفتعل حرباً لمصلحته!

ذكر المحلل عاموس هرتيل (هأرتس) بمسؤولية نتنياهو عن إشعال الأحداث رابطاً بين أحداث القدس والحرم القدسي والحرب على غزة، فقال في مقاله يوم الجمعة ٥/٢١ «نتنياهو ينفذ العملية العسكرية، مثلما توقع بالتأكد بخيبة أمل، ورغم أن الاشتعال الأمني، الذي ساهم به بنفسه بواسطة الدعم الذي منحه لخطوات الشرطة الاستفزازية في القدس، أحبط تشكيل حكومة التغيير التي تطلعت إلى إبعاده من الحكم، إلا أن طريقه نحو تشكيل حكومة جديدة ما زالت تبدو غير ممهدة». كتب أيفيدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، وهو تقليدياً مؤيد لأي حرب تشن على قطاع غزة، في صحيفة معاريف أن نتنياهو يدير الحرب مع غزة وفقاً لمصالحه الشخصية والحزبية، وما دام كتاب التكليف بيد لبيد، فهو، أي نتنياهو، سيواصل الحرب إلى أن يلتف الجمهور الإسرائيلي من حوله وينفض عن خصومه. قال الصحافي بن كسبيت الذي وثق له حديث إذاعي مؤخراً يهاجم المواطنين العرب ويتوعدهم

بمصير أشقائهم في العام ١٩٤٨، هو الآخر إن نتنياهو هو المستفيد الوحيد من الحرب الجارية اليوم، والتي دفع إليها هو ورجاله بكل قوة منذ مطلع رمضان، فالיום لم يعد هناك حديث عن حكومة بديلة له وهذا هو هدفه الأساس. وجعل الكاتب نحامياً شترسلر عنوان مقاله في هأرتس بتاريخ ٥/١٨ «عملية تفجير حكومة التغيير» معيدا التذكير بما سبق أن قاله نتنياهو من أن أوساط (لم يسمها) نصحته بالقيام بخطة تشعل الشرق الأوسط من أجل الفوز في الانتخابات، لكنه رفض.

وأكد على هذا المنحى في أحاديث متفرقة كل من رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، ورئيس الأركان الأسبق دان حالوتس، كما انتشرت بشكل واسع شهادة النائب عن القائمة المشتركة عوفر كسيغف على الرغم من تضييق مجالات المشاركة أمام معارضي الحرب، فقد شرح كاسيف بالتفصيل علاقة الحرب بالاحتلال والحصار والاستفزازات اليومية ومخطط التطهير العرقي في القدس، ومحاولات نتنياهو التهرب من المحاكمة والإدانة والتشبيث بالسلطة بأي ثمن حتى لو كان ذلك إقحام للدولة في حرب لا طائل من ورائها.

يشار في هذا السياق إلى أن نتنياهو سعى في شهر أيلول ٢٠١٩ إلى إشعال حرب على قطاع غزة رداً على رشقة صواريخ أطلقتها المقاومة على مدينة أسدود حين كان نتنياهو يجري لقاء انتخابياً فيها قبل أيام من انتخابات الكنيست ٢٢ في ٢٠١٩/٩/١٧، لكن المستشار القانوني للحكومة وبعض قادة الجيش والأجهزة الأمنية كبحوا اندفاع نتنياهو الذي كانت تحركه دوافع انتخابية، بحجة أن القانون يتطلب موافقة المجلس الوزاري المصغر.

### إستراتيجية إدارة الانقسام

كانت إسرائيل طوال السنوات الماضية، وبالتحديد منذ العام ٢٠٠٧، تعتمد استراتيجية تقوم على اعتبار الانقسام الفلسطيني مصلحة إستراتيجية إسرائيلية، ولذلك لم تخف إسرائيل رغبتها وحرصها على إبقاء الانقسام قائماً، وهذا ما عبر عنه نتنياهو في معرض رده على السبب الذي من أجله يسمح بدخول الأموال القطرية وانتقالها لسلطة حماس عبر إسرائيل، فاستمرار الانقسام يعني عملياً إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة، وإضعاف أية جهة تتولى تمثيل الفلسطينيين والمقصود هنا بالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها برئاسة الرئيس محمود عباس، ولطالما استخدمت إسرائيل هذه الذريعة مبرراً للتهرب من الاستجابة للمبادرات السياسية بحجة أن الرئيس عباس لا يسيطر على غزة، ولا يمكنه وقف الهجمات منها. هذه الاستراتيجية الإسرائيلية لم تحل دون المواجهات الدموية، فعلى الرغم من هذه المصلحة الإسرائيلية المعلنة حرصت إسرائيل على إبقاء قطاع غزة محاصراً وتحت رحمة الإجراءات والتسهيلات الإسرائيلية التي تتحكم في كل شيء من الكهرباء والغاز حتى الماء والغذاء والدواء وتحركات المواطنين، وظلت تتحكم بحياة الغزيين وتقدم التسهيلات بالطائرة، وفي المقابل ظل قطاع غزة الذي يوصف بأنه أكبر سجن في العالم كمرجل يغلي، قابلاً للانفجار في أية لحظة.

### غزة تخرج عن حصارها

انتهت جميع المواجهات العسكرية إلى تفاهات بالوساطة المصرية، ومع تدخلات أوروبية داعمة، لكن التفاهات، باستثناء الأخيرة، اقتصرت على أوضاع قطاع غزة وتحسين ظروفه المعيشية، وطفقت على التفاهات مطالب مثل المطار والميناء وتوسيع مساحة الصيد البحري وفتح المعابر، وإدخال مواد الإعمار وصولاً إلى زيادة عدد عمال غزة في إسرائيل، والسماح بدخول المساعدات المالية القطرية. في حين أن الجولة الأخيرة انتهت إلى تفاهات شفوية أبتت على كون غزة، بسكانها ومقاومتها، جزءاً لا يتجزأ من معادلة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي خلافاً لما عملت عليه الاستراتيجية الإسرائيلية طوال السنوات السابقة التي حاولت دفع غزة إلى الانكفاء على شؤونها ومطالبها الحياتية المباشرة.

ظلت إسرائيل تتحدث في كل المواجهات عن استعادة قوة الردع وتدمير الأنفاق ووقف إطلاق الصواريخ، لكن هذه الأهداف لم تتحقق في أي مرة إلا إذا كانت قوة الردع تعني إيقاع أكبر خسارة ممكنة في صفوف المجتمع والمدنيين والبنى التحتية، وعلى العكس من ذلك تحسنت القدرات الصاروخية للمقاومة الفلسطينية كما وتوعا، وبات الحديث عن «تدخل بري» إسرائيلي ضرباً من المبالغة نظير الخسائر الفادحة التي يمكن أن يُمْنى بها الجيش الإسرائيلي واحتمالات وقوع عدد كبير جداً من الضحايا المدنيين الفلسطينيين.

### إخفاقات وفشل متعدد الوجوه

رسمياً إسرائيل لم تعلن بوضوح أهداف الحرب على غزة، باستثناء الأهداف العامة القابلة للتأويل، ونتنياهو نفسه لخص الأهداف بجملة: إعادة الهدوء من خلال تحقيق الردع، وتوجيه ضربة شديدة إلى منظمات «الإرهاب»، وفي تفسير هذين الهدفين نشط المللون والمعيقون في تعداد الأهداف العسكرية والعملياتية التي سعت إليها الحرب، ومالت كثير من التحليلات إلى اعتبار الحرب فاشلة منذ البداية، فالمقاومة الفلسطينية ظلت قادرة على إطلاق الصواريخ والقذائف حتى اللحظة الأخيرة قبل وقف النار فجر يوم الجمعة، وفشل إسرائيل في الحصول على «صورة انتصار»، كاغتيا ل مسؤول كبير من فصائل المقاومة تبرر الخروج إلى هذه المعركة الكبيرة بتكليفها الباهظة بشريا وماديا فضلاً عن مجمل تداعياتها على الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

الإنجاز الأبرز الذي تتحدث عنه المصادر العسكرية والسياسية الإسرائيلية هو تدمير ما أسمته «مترو الأنفاق»، أي شبكة الأنفاق المعقدة بطول يزيد عن مئة وخمسين كيلومتراً، وهي تمتد تحت مدينة غزة ويصل بعضها إلى طرف الحدود مع إسرائيل، وتوفر هذه الأنفاق ملاذاً آمناً نسبياً للمقاتلين ومخزناً للأدوات القتالية وخاصة القذائف والصواريخ، ومعلوم أن الجيش الإسرائيلي خطط لتنفيذ ضربة قاصمة لتدمير هذه الأنفاق على من فيها، وحاول في سياق ذلك تمرير خدعة قوامها أنه يستعد لتنفيذ عملية برية، لدفع المقاتلين إلى اللجوء للأنفاق تحسباً للمواجهة البرية، فكان أن وجهت القوات الإسرائيلية لمئات الضربات الجوية وقذائف ذات قوة تدميرية هائلة، لكن النتائج بحسب معظم المراقبين

والمحللين الإسرائيليين كانت محدودة، وكثيرون تحدثوا عن فشل استخباري في توقع قوة المقاومة وإمكاناتها وبنك الأهداف الذي حددته إسرائيل لضربه، إلى الفشل العملي في إحراز نتائج عسكرية تبرر هذه الحرب، إلى الفشل السياسي في توقع آثار الحرب على وحدة الفلسطينيين وعلى التضامن العربي والدولي معهم، إلى جانب عزل ومحاصرة ميول التطبيع العربي.

وينقل طلال ليف رام في صحيفة معاريف عن مصادر في الجيش الإسرائيلي أن أقصى ما بلغته قوة التدمير يصل إلى ٥٠ في المئة من شبكة الأنفاق المستهدفة، بينما رأى آخرون ومنهم تسفي برتيل (هأرتس ٥/١٦) أن إسرائيل بحاجة إلى مزيد من الوقت والضربات لتحقيق أهدافها، وأن ذلك لا يمكن أن يمر إلا عبر إلحاق مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين. ورأى المحلل العسكري في هأرتس عاموس هرتيل أن «النجاحات العسكرية للجيش الإسرائيلي محدودة على ما يبدو، وبالتأكيد لا تطابق مع الروح المبتهجة التي بثها قسم من الجنرالات المتقاعدين في الاستوديوهات».

أما رون بن يشاي والذي أسهب في مقال له في يديعوت أخرونوت في تعداد إنجازات الجيش الإسرائيلي في تدمير الأنفاق وقتل عناصر حماس، فلم يخف استياءه من النتائج غير الحاسمة قائلًا إن الجيش الإسرائيلي لم ينجح في إحباط وتدمير منظومة إطلاق القذائف الصاروخية والصواريخ. وقسم كبير من السلاح الإستراتيجي لجيوش الإرهاب الغزاوية ما زالت قابلاً للاستخدام».

### انتقادات من كل جانب

وما أن توقفت العملية العسكرية حتى انهمرت الانتقادات والملاحظات القاسية على الحكومة الإسرائيلية ورئيسها الذي حاول إلقاء المسؤولية كاملة على قيادات الجيش والمستويات المهنية، فجاء تبرير الموافقة على التهدة بأنه استجابة للتوصية التي صدرت بالإجماع عن القيادات العسكرية والأمنية، وحرص نتنياهو خلال المؤتمر الصحافي على إشراك وزير الدفاع بيني غانتس، ورئيس الأركان أفيف كوخافي، ورئيس جهاز الشاباك ندادف أرغمان، حيث تناوب الجميع على تعداد إنجازات العملية العسكرية.

جاءت الانتقادات مقترنة بتحديرات من حلفاء نتنياهو القريبين كزعماء حزب الصهيونية الدينية الذين توعدوا نتنياهو بالانفضاض عنه في حال شمول اتفاق التهدئة أية التزامات إسرائيلية بشأن القدس.

وتناوب كل من جددون ساعر ونفتالي بينيت فضلاً عن يائير لبيد وقادة اليسار الصهيوني في توجيه الانتقادات لنتنياهو وأداء الحكومة. وقال ساعر في تغريدة له «وقف النشاط العسكري الإسرائيلي دون فرض أية قيود على تكثيف وتسليح حماس ودون عودة الجنود والمواطنين المحتجزين في غزة سيكون بمثابة فشل سياسي كامل على قيادات الجيش والمستقبل». وأضاف «إنه أمر محرج»، بينما عدّ يائير لبيد نتائج الحرب جزءاً من سلسلة الفشل، متحاشياً انتقاد الجيش، وركز نغده لنتنياهو الذي امتدت إخفاقاته من ميرون إلى غزة، ومن الحرم إلى اللد، ليخلص إلى نتيجة وجوب رحيل نتنياهو على الفور.

# دعوات لتكليف الجيش بمهام شرطية في داخل المدن الإسرائيلية- الدلالات والتداعيات



(أفب)

مساعدة الشرطة أيضاً في حفظ الأمن المروري وسلامة المواطنين لدى تنقلهم في الشوارع. وفي كل الأحوال - ينوه الباحثون - ينبغي ضمان إعداد وتأهيل أفراد قوات الجيش التي تشارك في تادية المهمات الشرطية، مسبقاً بصورة مهنية.

في نهاية رايهم الاستشاري هذا، يشدد باحثو المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، على ضرورة عدم التفاضل بين واقع التوتّر السائد في العديد من البلدات الإسرائيلية، وخصوصاً في «المدن المختلطة» والصودع الاجتماعية الآخذة في التعمق في المجتمع الإسرائيلي عموماً، كما يشددون أيضاً على ضرورة عدم إغفال الدلالات الرمزية لوضع قوات من الجيش الإسرائيلي في قلب أحياء عربية وبين المواطنين العرب، بكل ما يحمله الأمر من تعميّق لمشاعر انعدام المساواة، إعادة الحكم العسكري الذي رُفِع عن الفلسطينيين مواطني إسرائيل في العام ١٩٦٦ وما يعيدده هذا الحال من الشعور بان الدولة لا تزال تعتبرهم «أعداء» ينبغي استخدام الجيش في التعامل معهم والعمل ضدهم.

ويتهي الباحثون الثلاثة رايهم الاستشاري في رسالتهم إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع بالقول: «نتمنى أن تنتهي هذه الأزمة الحالية قريباً ولكن مع ذلك، يحتاج ترميم الوضع وتضميد الجراح التي نجمت عنه إلى عمل شاق ولا يجوز تعقيد الأمور أكثر». هذا يتطلب تكليف جنود الجيش الإسرائيلي بمهام بين السكان اليهود وتجنب، قدر الإمكان، وضعهم في مواجهة المواطنين العرب في إسرائيل. حيال مشاهد العنف المصعب والمقلقة التي شهدتها العديد من المدن الإسرائيلية، من الطبيعي أن يطلب الجمهور من حكومته اللجوء إلى إجراءات عملية حازمة. وعلى الرغم من أن إدخال الجيش إلى المدن الإسرائيلية قد يبدو «خطوة دراماتيكية» تبيّن إلى الجمهور رسالة مفادها أن القيادة السياسية تقوم بما يتعين عليها القيام به، فعلاً، إلا أن القيادة الحقيقية تقاس بمدى قدرتها على الصمود في وجه كل الأزمات الشعبية الحادة والعبارة، من خلال فحص الأمور بتمعن وروية ويهدي مبادئ أساسية تحتمها الإدارة السليمة، الاعتبارات المهنية والموضوعية وضرورة تجنب التسبب بأضرار إضافية لنسيج الحياة المشتركة في دولة إسرائيل.»

في مهمات شرطية في داخل إسرائيل، فمن شأنه أن يضعه في صدام مباشر مع مواطنين إسرائيليين، الأمر الذي سيضعف ثقة الجمهور به وسيُرجّح به في أتون الخلافات والصراعات السياسية - الحزبية: ٥. فوق هذا كله، ينبغي النظر إلى احتمال اندلاع مواجهات عنيفة بين قوات الجيش ومواطنين إسرائيليين في داخل دولة إسرائيل، الأمر الذي سيزعزع مكانة الجيش باعتباره «جيش الشعب» وسيضع علامات استفهام كبيرة على قضية تادية الخدمة الإلزامية في صفوفه. أما إذا كان «لا بد من الاستعانة بالجيش» لدعم الشرطة في تادية مهامها في داخل المدن الإسرائيلية، بعد فشل تحقيق هذا الهدف من خلال رفضها بوحداث «حرس الحدود»، فعندئذٍ ينبغي الحرص على تقليل احتمالات وفرض الاحتكاك بين الجيش والمواطنين إلى الحد الأدنى، بما يترتب على ذلك من مخاطر جسيمة، ويطبقاً للمرجعيات القانونية التي تحدد شكل هذه «المساعدة» وحجمها. فلدَى الإعلان عن «حالة طوارئ» مدنية في مدينة إسرائيلية (كما حصل في مدينة اللد مؤخراً، على سبيل المثال)، تستتبع الشرطة، بموجب ما ينص عليه «أمر الشرطة»، الاستعانة بقوات من الجيش، بالطريقة والوسائل التي يحددها وزير الأمن الداخلي أو الحكومة، حيث تكون قوات الجيش تلك تحت قيادة الشرطة وإمرتها، بحكم معرفتها وتجربتها في مجال العمل الشرطي عموماً. معنى هذا أن الصلاحيات الاستثنائية التي يولها القانون في حالة الطوارئ المدنية تبقى محصورة بين يدي القائد العام للشرطة، ضباطها وأفرادها، بصورة حصرية.

في هذا السياق، وكما حصل في تجربة الاستعانة بالجيش في مكافحة جائحة كورونا، مؤخراً، تُؤكد رسالة باحثي المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، على ضرورة أن تُنَاط بقوات الجيش مهمات الدعم والإسناد فقط، من دون العمل الفعلي المباشر في مجال إنفاذ القوانين وتطبيقها بين المواطنين.

فيما يتعلق بنوعية قوات الجيش التي سيتم اختيارها لتقديم العون والمساعدة للشرطة، يقول الباحثون إنه من المفضل استئجاب قوات لديها تأهيل ما، ولو في الحد الأدنى، في كل ما يتعلق بالاتصال المباشر مع المدنيين، مثل وحدات الجبهة الداخلية ووحدات الشرطة العسكرية. ذلك أن هذه الوحدات تستطيع

التمع الأمني لفلسطيني اللد، اعتقالات في ١٣ أيار الجاري.

هو «جيش الدولة ومكفّل بالدفاع عنها وتحقيق أهدافها الأمنية - القومية»، بينما الشرطة الإسرائيلية مكلفة بمنع مخالفات وانتهاكات القوانين، إلقاء القبض على المخالفين وتقديمهم إلى المحاكمات، كما أنها مكلفة بالمحافظة على النظام العام وأمن الأرواح والممتلكات، كما يتضح من نص «أمر الشرطة» من العام ١٩٧١، معنى هذا أن الجيش مسؤول، وعلى مدار أيام السنة كلها وفي هذا الأيام بشكل خاص، حيث تدور معركة ضد حماس والتنظيمات الإرهابية الأخرى في قطاع غزة، عن حماية إسرائيل من الأعداء الخارجيين، بينما الشرطة «مسؤولة عن ضمان أمن الأرواح والممتلكات والنظام العام في داخل المدن والبلدات الإسرائيلية»<sup>(٢)</sup>. المسألة هنا ليست مسألة توزيع مسؤوليات بالمفهوم القانوني الرسمي، وإنما هي الاختلاف في الوظائف والمهام والذي تجسد، فيما تجسد، في اختلاف المبنى التنظيمي لكل منهما، اختلاف شكل وحجم الرقابة على كل منهما، والأهم، الاختلاف في طرق ووسائل تأهيل كوادر كل منهما وتدريبها، كما في تجربة الذين يخدمون في كل منهما. فالجيش مُعد لهزم العدو وحسم المعرك بتحقيق الانتصار، ولذلك يجد الجنود، لا سيما الشبان في الخدمة الإلزامية، صعوبة بالغة في فهم وتدوين طريقة أخرى للعمل وتادية المهمات - طريقة بوليسية تستلزم العمل بصورة محسوبة وتناسية في بيئة مدنية معقدة ليس فيها ثمة «عدو» ينبغي هزمه: ٣.

إذا ما وجدت الشرطة في مواجهة التحديات التي في نطاق مسؤولياتها في هذه الأيام، فمن الأجدر بداية استفاد إمكانية تقديم الدعم لها في تركيز الجهود في المدن التي تحتاج إلى التواجد المكثيف فيها بغية إعادة النظام والهدوء إلى نصابهما، أما استدخال وحدات «حرس الحدود» العاملة في الضفة الغربية عادة بوحداث من الجيش كي تستطيع وحدات «حرس الحدود» تعزيز قوات الشرطة في المدن الإسرائيلية فهو خطوة صحيحة، استُخدمت في السابق بنجاح: ٤.

تجديد قوات الجيش من أجل حفظ الهدوء في داخل دولة إسرائيل قد يعود بضرر كبير على الجيش نفسه، أيضاً. فقدرته الجيش على العمل ضد أعداء إسرائيل منوطه بثقة الجمهور بمكانة الجيش الرسمية، وبمهنيتها الاعتبارات التي يتصرف بهديها. أما إقامه

يكونوا قادرين على تنفيذ هذه المهمة».

إلا أن «رئيس الحكومة البديل» ووزير الدفاع، بيني غانتس، رفض هذا «الحل» معلناً، خلال الجلسة نفسها، أنه يعارض، بالمطلق، إدخال جنود الجيش إلى المدن الإسرائيلية وشوارعها». وأوضح: «هذه ليست وظيفة الجنود. لهذه المهمة هنالك الشرطة وحرس الحدود». وهو الموقف ذاته الذي تبناه غانتس أيضاً في قضية كانت الحكومة قد اتخذته آنذاك وقضى بإعادة مئات من جنود الجيش للشرطة الإسرائيلية لمساعدتها في فرض الإغلاق في الشوارع». فقد عارض غانتس «إقحام» الجنود في فرض الإغلاق.

رغم ذلك، واصلت نتنهايو طرح فكرة هذا التشريع القانوني الخاص وأجرى حولها سلسلة من المشاورات وانضم إليه في توجهه هذا ثلاثة وزراء آخرون (أثنان من الليكود هما: أوفير أكونيس وغيل غمليئيل، ووزيرة من حزب غانتس نفسه، «مناعة لإسرائيل»، هي بينا تمنو شاتان). غير أن نتنهايو اضطر إلى التراجع عن مسعاه هذه بعد أن تأكد له أن ثمة إشكاليات قانونية جدية تعترض هذا المسعى وتحول دون التقدم في هذا المسار.

«خطر» الصدام المباشر بين الجيش والمواطنين في موازاة هذه المشاورات الرسمية التي أجراها رئيس الحكومة مع الجهات الرسمية المختصة حول إمكانية تشريع قانون يتيح إدخال وحدات من الجيش الإسرائيلي إلى داخل المدن والبلدات الإسرائيلية ونشرها في شوارعها في حالات الطوارئ الضرورية».

أعدت مجموعة من الباحثين في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ورقة خاصة تضمنت رأياً استشارياً مهنياً حول الموضوع، قدمته في رسالة خاصة إلى كل من رئيس الحكومة، نتنهايو، ورئيس الحكومة البديل وزير الدفاع، غانتس، ووجهت نسخاً عنها إلى كل من وزير الأمن الداخلي، أمير أوحانا، المستشار القانوني للحكومة، أفيغاي مندلبليت، ورئيسة لجنة الأمن والخارجية التابعة للكنيست، عضو الكنيست أورنا بريبياي، وقد نشرها «المعهد» في ١٦ أيار الجاري تحت عنوان «تكليف قوات الجيش الإسرائيلي بالتصدي لأعمال خرق النظام في المدن المختلطة - بأقصى درجات العذر»، وخلصت في توصيتها الأخيرة إلى التأكيد على ضرورة «بذل كل الجهود من أجل تجنب إقحام قوات الجيش الإسرائيلي في مهمات تطبيق القانون، والتي من شأنها وضع هذه القوات في مواجهة مباشرة مع مواطنين إسرائيليين. وإذا ما كان هذا الخيار هو المخرج الوحيد المتاح، فمن الضروري اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تقليل المخاطر الجدية المتوقعة من خطوة كهذه».

يستهل الباحثون البروفيسور عيمحاي كوهين، د. عبيدتي شفرن جيتلمان والعيمد (احتياط) الحماي ليرون ليمان، من «مركز الأمن القومي والديمقراطية» في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» رايهم الاستشاري هذا بالتأكيد على أن «أحداث الأيام الأخيرة في اللد، في عكا، في بات يام وفي مدن أخرى توجب اتخاذ خطوات عملية حازمة بغية إعادة النظام إلى نصابه وتجنب تعريض سلامة الجمهور وأمن الممتلكات والأرواح إلى الخطر». لكن: إلى جانب هذه الضرورة الموجبة لهذه الخطوات، يشدد الباحثون على أنه «يجدر بذل أي مجهود من أجل تجنب إدخال قوات الجيش الإسرائيلي إلى دائرة العمل في مجال فرض القانون وتطبيقه، الأمر الذي قد يضعهم في صدام مباشر مع مواطنين إسرائيليين». لهذا، بالذات، وإن كان هذا هو المخرج الوحيد، فمن الضروري اتخاذ إجراءات عملية لتقليل الخطر الجدي الكامن في هذه الخطوة والمتوقع أن يترتب عليها، سواء على أنظمة الحكم الديمقراطية السليمة، على المكانة الرسمية للجيش وثقة الجمهور به، أو على مستقبل العلاقات بين اليهود والعرب مواطني إسرائيل.

تعيد رسالة الباحثين التذكير بعدد من «المبادئ الأساسية»، كما تصفها، ومنها: ١. أن الجيش الإسرائيلي، وفق ما نص عليه «قانون أساس: الجيش»

تكن الادعاءات التي تناقشتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، سواء عن السن محللين أمنيين أو مسؤولين سياسيين إسرائيليين، بشأن «عجز الشرطة» عن مواجهة ومعالجة ووقف ما وصفته بـ «الاضطرابات وأعمال خرق النظام» التي شهدتها القرى والبلدات الفلسطينية في داخل إسرائيل، وفي مقدمتها المدن التي تسمى «مدن مختلطة» وقد أصبح اليهود يشكلون فيها أغلبية السكان في أعقاب النكبة الفلسطينية - لم تكن تلك الادعاءات سوى ذر للرماد في العيون ضمن مسعى تعميقي على قرار الشرطة الواضح، والمتجسد بصورة لا يشوبها أي غموض في ممارستها الميدانية التي أُلقت الحبل على غاربه لقطاع المستوطنين المنقولين، في سفريات منظمة، من الضفة الغربية إلى داخل المدن الإسرائيلية ليعبثوا فيها اعتداء وتخريباً ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، تحت إصبار الشرطة وأسمائها دون أن تبذل الحد الأدنى من محاولة ردعهم، منعمهم أو الحؤول دون تنفيذ اعتداءاتهم الإجرامية.

فالحقيقة، التي اضطر بعض الصحفيين الإسرائيليين إلى إشهارها على نحو متأخر في الأيام القليلة الماضية، هي أن الشرطة الإسرائيلية لم تبد أي عجز في سياق الأحداث الأخيرة التي شهدتها المدن والقرى العربية المختلفة - فهي (مدعومة بوحداث «حرس الحدود» التي تم استقدامها من مناطق الضفة الغربية) لم تعجز عن قمع هبة الفلسطينيين التضامنية مع القدس والأقصى والشيخ جراح وقطاع غزة، بكل ما أوتيت من وسائل التمع والإرهاب، سواء بالاعتداء على المتظاهرين العرب وتفريقهم بالقوة وسط استخدام المفرط للعنف بحقهم أو بالاعتقالات التعسفية الواسعة التي طالت المئات من الشبان والصبايا الفلسطينيين، من جهة، ولا هي عجزت عن توفير غطاء الدعم والحماية لقطاع المستوطنين وسواهم العنصريين الذين انفلتوا يعتقدون على الفلسطينيين وبيوتهم وممتلكاتهم، سواء بغض الطرف عنهم وعن ممارساتهم أو بالتحرك الفعلي لحمايتهم، من جهة أخرى.

كان واضحاً تماماً أن الشرطة غير عاجزة، إطلاقاً، بل تستطيع أن تنهض بكامل المهام الملقاة على عاتقها ميدانياً، تبعاً للقرار السياسي الذي يحدد هذه المهام ويوجهها، قمع وحشي واعتداءات إرهابية واعتقالات تهريبية ضد الفلسطينيين ومظاهرتهم ومسيراتهم ونشاطاتهم الاحتجاجية التضامنية، في الجانب الأول، وعدم الاكتفاء بالتمزق والصمت «الحجاب» حيال طوفان المستوطنين والعنصريين اليهود وإفساح المجال لهم لتنفيذ اعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين وبيوتهم وممتلكاتهم، بل توفير الحماية الفعلية لهم، في الجانب الآخر.

لكن هذه الادعاءات استُخدمت على ألسن بعض المسؤولين الرسميين في إسرائيل للتغطية على موقف الشرطة الإسرائيلية وتوجهاتها المبدئية وممارساتها الميدانية كما أوضحنا أعلاه من خلال ادعاء «عجزها» عن مواجهة الوضع الناشئ ومعالجته، فيما يشكل تبرئة تامة لها من كل ما اقترفته، على السعيدين المذكورين - وإمعاناً في تبرئة الشرطة من خلال هذا الاستغلال لهذا الادعاء (الخاص بالعجز المزعوم)، طرحت أيضاً فكرة استقدام وحدات من الجيش الإسرائيلي إلى داخل المدن «المختلطة» وفي مقدمتها مدينة اللد، لتسد الفراغ وتعضّض عن «العجز الشرطي» المزعوم.

فقد أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنهايو، خلال الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس الوزاري المقلص (الكابينيت)، مساء الأربعاء ١٢ أيار، أن «الشرطة فقدت السيطرة على مجريات الأحداث» ولذلك فهو «يعمل على الدفع بتشريع قانوني خاص يمكن من استخدام جنود الجيش الإسرائيلي لتقديم العون للشرطة في حالات الضرورة القصوى، كذلك التي شهدتها في الأيام الأخيرة، وخصوصاً في مدينة اللد، مضيفاً أن «جنود الجيش الذين سيتم استئجابهم لهذا الغرض سيحصلون على التأهيل الخاص والمناسب كي

## بعد الإضراب العام، كيف ستمضي السلطات الإسرائيلية في خطط دمج المواطنين الفلاسطينيين اقتصادياً؟

كتب وليد حباس:

كانت لإضراب العام الذي عمّ مدن الداخل بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٢١ تداعيات مهمة لا بد من الالتفات إلى بعضها، لا تقتصر هذه التداعيات على المستوى الاقتصادي وحسب، وإنما تنسحب أيضاً على رؤية الحكومة الإسرائيلية لمكانة الفلسطينيين، وجدوى نهجهم الاقتصادي. هذه المقالة تحاول أن تستشرّف تداعيات الإضراب، في حال تكرر استخدام كاسلوب نضالي مطلق، على مساعي الحكومة الإسرائيلية لدمج المواطنين العرب في الاقتصاد الإسرائيلي.

يقدر مضر يونسن، رئيس اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية، بأن أكثر من نصف المجتمع العربي في إسرائيل كان قد شارك في الإضراب، هذه النسبة العالية جدا وغير المسبوقة كانت قد فاجأت السلطات الإسرائيلية. وقد اختلفت نسبة المشاركة في الإضراب من قطاع إلى آخر فتركت أشارة متباينة أظهرت مركزية المواطن العربي في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام، والخدمات الحيوية بشكل خاص. فمثلاً، حوالي ٩١٠ سائقي حافلات عرب، أو ما يشكل ١٠ بالمئة من مجموع السائقين العرب واليهود، شاركوا في الإضراب. وقد تأثرت شركتي إيفد وكافيم بشكل خاص جراء الإضراب الذي عطل حوالي ٣٠٠ سفرة وأدى إلى تشويشات في خطوط أخرى اضطرت لتغيير إما ساعات عملها أو خطوط

سيرها. أما عمال النظافة العرب، ومعظمهم من القدس الشرقية، فقد تغيب منهم حوالي ٥ آلاف عامل. ورغم أن هذا العدد قليل نسبياً (يشكل حوالي ٠.٥ بالمئة من مجموع عمال النظافة العرب)، إلا أنه ترك أثراً واضحاً في أحياء كاملة داخل إسرائيل والتي لأول مرة تراكمت فيها النفايات. أما قطاع البناء فكان من أكثر القطاعات تضرراً، سيما وأن نسبة كبيرة من العمال يقدون من الضفة الغربية التي شاركت هي أيضاً في الإضراب. حسب اتحاد المقاولين الإسرائيليين، فإن عشرات من العمال فقط كانوا قد حضروا إلى أماكن العمل الأمر الذي تسبب في خسائر تقدر بحوالي ١٣٠ مليون شيكل في يوم الإضراب لوحده<sup>(١)</sup> بالتكيز على المجتمع العربي داخل إسرائيل، فإن الآثار الاقتصادية لإضراب مدته يوم واحد قد لا تقلق إسرائيل حالياً، لكن، على المستوى الاستراتيجي، تضع مسألة الإضراب الإسرائيلي أمام معضلة قد لا يمكن تجاهلها. وتتلخص هذه المعضلة في المدى الذي يمكن لإسرائيل أن تمضي قدماً في دمج المجتمع العربي داخل الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث تزداد تبعية الدولة على المواطنين العرب. لكن عشية اندلاع المواجهات بين الفلسطينيين واليهود، في نهاية رمضان ٢٠٢١، والتي تبعتها إضراب شامل، كانت إسرائيل تتعامل مع العرب باعتبارهم أفراداً، وليس جماعة موحدة، إن دمج الفلسطينيين كجماعة واحدة في الاقتصاد الإسرائيلي قد يكون كمن يضع حصان طروادة بنفسه داخل قلعته الحصينة.

ويمكن فهم هذه المعضلة من مقابلة مع بنيامين نتنهايو أجرتها صحيفة ذي ماركر (The Marker) عام ٢٠١٢ عندما قال: «باستثناء العرب والحريديم، فإن وضعنا [الاقتصادي] ممتاز»<sup>(٢)</sup> في العام ٢٠١٨، عادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى التأكيد على هذه الأقوال، والمحت إلى أن هناك مانعا سياسياً يحول دون نية إسرائيل دمج العرب، ودعت إلى رفع مستوى الأجور لدى العرب في إسرائيل ودمجهم بدون قيود.<sup>(٣)</sup> وتتلخص الموانع السياسية التي تحول دون مسعى السلطات الإسرائيلية لدمج المجتمع العربي اقتصادياً في كونها تنبؤ من فكرة المجتمع العربي كجماعة لها معالم قومية وهوية سياسية فلسطينية. وعليه، ركزت خطط السلطات الإسرائيلية على، أولاً، تفكيك الهوية الجماعية لدى فلسطينيي الداخل من خلال فتح النوافذ للرياح النيوليبرالية لتضرب المجتمع العربي من داخله وتحوله إلى أفراد فردانيين. وثانياً، دمج المواطن الفلسطيني اقتصادياً باعتباره فرداً عقلانياً تعنيه مصلحته الشخصية بعيداً عن «لوثة» الهويات الجماعية. ظهرت هذه الرؤية النيوليبرالية المجدولة بإصرار استعماري على نحو فلسطينية الفلسطيني بغية دمجهم كمجرد فرد ليهودي، جلبة في الخطة الخمسية رقم ٩٢٢ للعام ٢٠١٦. هذه الخطة، التي أسنحتها السلطات الإسرائيلية بالخطة الثورية، كرست حوالي ١٠ مليارات شيكل لدمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي بحيث يبدوون

بالمساهمة بشكل ملموس في الناتج القومي الإسرائيلي من خلال انخراطهم الكامل بالاقتصاد الإسرائيلي الحيوي، خاصة صناعات التقنية العالية والهايتك.<sup>(٤)</sup> لكن ماذا لو فعلاً تم المضي قدماً بدمج الفلسطينيين ومن ثم قاموا بالإضراب مجدداً؟

لقد أظهرت بعض المؤشرات أن هناك قوة خفية للمجتمع الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي. فمثلاً، حوالي ٤٧ بالمئة من الصادرات هم من العرب. فإذا ضرب قسم منهم، ستكون هناك آثار واضحة على القطاع. وقد أشار أمنون أبراموفيتش، المحلل السياسي في قناة التلفزيون ١٢، إلى أن للعرب داخل إسرائيل قدرة تدميرية إن أن إضرابهم يعني أنه لن يكون هناك أطباء، وممرضون، وعمال نظافة، وسائقون، ولا حتى هدافون في مباريات كرة القدم<sup>(٥)</sup>.

المرجح من الإضراب، ورغم مروره سريعاً، سيتترك ندبة على جبين السلطات الإسرائيلية التي قد تعيد حساباتها فيما يتعلق بمضمون الخطة ٩٢٢، دون أن يعني الأمر تجاوزها أو إلغائها. فالخطة الخمسية مخطط لها أن تنتهي في العام ٢٠٢١، على أن تفضي إلى تدليل الفروقات الاقتصادية ما بين العرب واليهود. لكن الأحداث الأخيرة أجمت الكرة بين فئات معينة من المجتمع اليهودي وبين العاملين العرب. فمثلاً، تعالت الأصوات لدى بعض اليهود بضرورة طرد المضربين من أعمالهم. كما أن المواجهات التي شابها عنف داخل

المدن والأحياء التي يسكنها فلسطينيون، سترك صعداً جديداً في علاقة المجتمع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي قد لا يعرقل الدمج الاقتصادي بقدر ما قد يعرقل تفتيت الهوية الجماعية واستبدالها بالفردانية.

(هوامش)

- lee Yaron, "General Strike Highlights Israel's Dependency on Palestinian Workers," Haaretz, May 19, 2021, <https://bit.ly/3yusqrq>.
- سامي بيرتس وموتي بسوك، نتنهايو: الصورة انقلبت على ما يبدو. المواطنون العاجزون أمام لجان نافذة، ذي ماركر، 8 نيسان، 2012 <https://www.themarker.com/news/1.1681057>.
- سامي بيرتس، المفارقة الإسرائيلية التي أسقطت من تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ذي ماركر، 21 آذار 2018 <https://www.themarker.com/news/macro/1.5891059>.
- معهد الأمن القومي الإسرائيلي، أصداء نشرة 8 (تل أبيب: معهد الأمن القومي الإسرائيلي، انظر، <https://www.facebook.com/fadia>).
- mawed/videos/10209256241231271?d=



صورة ارشيفية لفتاة تمر من امام محلات مغلقة في القدس الغربية.

(عن: ذي تايمز أف إسرائيل)

## تقرير: مئات ألاف الموظفين والعمال معرضون لـ «خطر كبير» بالطرد من سوق العمل الإسرائيلية!

كتب هشام نفاع:

تناول تقرير الرقابة السنوي ٢٠١٦ وهو القسم الثامن من التقرير السنوي لمراتب الدولة في إسرائيل، نتائج الرقابة على الهيئات الخاضعة للرقابة في العام ٢٠٢٠، وبينها «تعامل السلطات في إسرائيل مع تحدي الاستعداد لسوق العمل المتغيرة، بتشكيلة واسعة من الأبعاد ذات الصلة برأس المال البشري للعمال القاطنين حالياً والعمال المستقبليين»، كما جاء في التقرير، وهو ينوه خصوصاً إلى التغيرات في هذه الفترة خاصة، في ظل وباء كورونا، وفي ظل التأثيرات الجوهرية للوباء على احتياجات السكان في مجموعة متنوعة من المجالات. يقول المراقب: تطرا في جميع أنحاء العالم تغيرات كبيرة وسريعة على سوق العمل، وتتميز بحالات دمج جديدة بين التقنيات من العوالم المادية والبيولوجية والرقمية. سرعة هذه التغيرات غير مسبوقه وكذلك نطاقها وتأثيرها. سوق العمل الإسرائيلية تتغير أيضاً، وهناك بعض الخصائص الفريدة التي تعزز الحاجة إلى ملاءمة المهارات للتغيرات في سوق العمل سواء تلك التي يكتسبها الطلاب في جهاز التعليم الذين يسميهم «موظفي المستقبل»، أو لدى الموظفين الحاليين. وانصب عمل الرقابة في هذا المجال على موضوع الجاهزية في إسرائيل لسوق العمل المتغيرة، وكذلك في إطار مشروع رقابة جرى بتعاون دولي بين مكاتب مراقبي الدولة في الاتحاد الأوروبي ودول أخرى: فنلندا، كوريا الجنوبية، إيطاليا، بلغاريا، وشمال مقدونيا، ومن بين النتائج المتعلقة بالمواضيع التي تم فحصها:

### نواقص تصعب إكساب الطلاب المهارات المطلوبة للقرن الـ ٢١

تبين في الرقابة على موضوع استعداد وزارة التربية والتعليم لسوق العمل المتغيرة، أنه أعدت وثائق السياسة العامة حول موضوع المهارات اللازمة، وبدأت بلورة سيرورة من جانب الوزارة لتدويعها. ومع ذلك، هناك نواقص تجعل من الصعب على المدارس إكساب الطلاب المهارات المطلوبة للقرن الـ ٢١، وهي نواقص في مجال التخطيط والسياسة، فضلاً عن تدويع المهارات في المناهج التعليمية وأساليب التقييم ودرجة المرونة البيداغوجية الممنوحة للمدارس.

بالإضافة إلى ذلك، يشير الفصل الذي يتناول موضوع البيئة التعليمية في المدارس فوق الابتدائية بوصفها بنية تحتية لإكساب مهارات للقرن الـ ٢١، إلى أنه عشية أزمة كورونا، في بداية العام ٢٠٢٠، لم توفر البيئة المدرسية المادية والتكنولوجية والمحوسية للمدارس عاعة، وفي المدارس فوق الابتدائية خاصة، الظروف

اللازمة لاكتساب مهارات للقرن الـ ٢١ عافة بنجاح، والمعرفة التكنولوجية والرقمية خاصة، وإمكانية وصول الطلاب والمعلمين إلى وسائل التعلم المحوسبة كانت محدودة، ولم تكن هناك تغييرات كافية أدخلت على البيئة المادية في المدارس الثانوية لإتاحة التعلم الخلاق.

وهو يستنتج أنه يجب على جهاز التعليم، من أجل إعداد خريجه لوظيفة ناجحة في حياتهم المستقبلية، أن يندوث لدى الطلاب، إلى جانب المعرفة في مختلف مجالات المعرفة والقيم، المهارات التي ستكون ضرورية لهم كخريجين أيضاً في حياتهم الاجتماعية والشخصية والمهنية في القرن الـ ٢١. وينصح بأن تبلور وزارة التربية والتعليم سياسة شاملة وبرامج استراتيجية خاصة لتدويع مهارات القرن الـ ٢١ لدى الطلاب في جهاز التعليم، وأن تكون الخطة الاستراتيجية بمثابة إطار لتنسيق الأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع لجميع مديريات الجهاز ذات الصلة، وأن تنظم أيضاً طريقة تدويع المهارات في المناهج التعليمية والتقييم والقياس، وطريقة إكساب المهارات في المدارس الثانوية، ووسائل لتوسيع المرونة البيداغوجية في المدارس فوق الابتدائية.

أما بالنسبة للبيئة المدرسية المادية والتكنولوجية، يقول التقرير، فتجدر الإشارة إلى برنامج تجهيزي لوزارة التعليم في هذا المجال تمت صياغته خلال فترة تفشي كورونا بهدف تقليل الفجوات في موضوع حوسبة المدارس وتعزيز البنية التحتية الرقمية للتعليم عن بعد. ونصح بأن تعمل وزارة التعليم على الاستفادة من الميزانية المخصصة لها لتنفيذ برنامج شامل لتعزيز التعلم عن بعد في ظل كورونا، ومواصلة العمل على تحسين البيئة المادية والتكنولوجية، وتوسيع دائرة المدارس التي تستفيد من بيئة مبتكرة وفعالة ومختلف الوسائل التكنولوجية، وبحث المدارس نفسها، وبالذات المدارس فوق الابتدائية، على المشاركة في مشاريع تعزز بناء بيئة كهذه مع إزالة المعوقات التي تواجهها، مع الأخذ بعين الاعتبار الفجوات في المدارس الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً في التعليم في الوسط الحريدي والتعليم العربي (يسميه «غير اليهودي»!).

### «الهايتك»: نقص في العاملين من العرب والنساء والحريديم خصوصاً

يلاحظ التقرير بروز صناعة التكنولوجيا المتطورة (الهايتك) في إسرائيل في مقارنة دولية، وتعرض دولة إسرائيل على أنها «دولة الستارت- أب» (الشركات الناشئة لتطوير منتج أو برنامج في الهايتك)، ويقول

إن هذه الصناعة هي محرك نمو رئيس للاقتصاد الإسرائيلي، وتسهم بنحو ١٢٪ من الناتج المحلي الخام في إسرائيل، والإحصائيات المتوفرة في مجال صناعة الهايتك تدل على أنه في تفوز ٢٠١٩، أشارت التقديرات إلى وجود ١٨,٥٠٠ وظيفة شاغرة في صناعة التكنولوجيا العليا، وأن هناك بشكل أساس نقصاً في خريجي الجامعات المتميزة في مجالات الأجهزة والعتاد والبرمجيات من ذوي الخبرة في التوظيف.

ويصرى المراقب أنه لضمان استمرار تعريف دولة إسرائيل على أنها «دولة ستارت- أب»، يجدر بالهيئات الحكومية ذات الصلة (مجلس التعليم العالي، وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية؛ سلطة الابتكار؛ ووزارة الدفاع) أن تهتم بإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، والمطلوب هو تقليص النقص في القوى العاملة الماهرة في صناعة الهايتك وضمان توفير عرض قوى عاملة مناسبة على المدى البعيد، التركيز بشكل خاص على الدمج الجدي والنوعي لجهاز التعليم في هذه المهنة. ويتابع: مصدر آخر لزيادة القدرات غير المستغلة للعاملين في صناعة الهايتك هو الفئات السكانية ذات التمثيل الأدنى في هذا المجال حالياً، وبشكل عام يمكن القول إنهما مستعدة ومقصاة منها: أولاً وقبل كل شيء الأمر يتعلق بالتمثيل المحدود جداً للنساء، وللمواطنين العرب واليهود الحريديم أيضاً. ويخلص إلى أن هناك حاجة أخرى برزت في أعقاب هذه الرقابة، ومن الضروري جداً توفير ردود لضمان جيل التكنولوجيا العليا في المستقبل، وهي سد النقص في أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الأكاديمية، والحد من تسرب الطلاب الذين يدرسون من الهايتك.

يتوقف التقرير عند مصطلح «الإمام الرقمي» ويعرفه بكونه مجموع القدرات والمهارات والمعرفة المطلوبة للتصرف في بيئة رقمية، وكإحدى أكثر المهارات الضرورية والأساسية في القرن الـ ٢١. ويقول إنه في عصر ثورة تكنولوجية فريدة وسريعة، من المتوقع وجود ميزة كبيرة للموظفين الذين يعرفون كيفية العمل في البيئة الرقمية، وقد تبين وفقاً لمسوحات وأبحاث، أن «الفجوة الرقمية» في إسرائيل في اختبار حل المشكلات في بيئة محوسبة في العام ٢٠١٥ كانت هي الأكبر بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

وهو ما دل عليه استطلاع أجرته المنظمة لتقييم المؤهلات المنوعة للخريجين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٦٥ عاماً والذي فحص أيضاً حل المشكلات في بيئة محوسبة، قدرة بيئية رقمية، على استخدام التكنولوجيا الرقمية ومستوى المهارة الرقمية والملاءمة لاحتياجات سوق العمل. وتم إجراء الدورة الأولى من المسح في

ثلاث جولات - في ٢٠١١ - ٢٠١٢ و ٢٠١٤ - ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وشاركت إسرائيل في الجولة الثانية، بين نيسان ٢٠١٤ وكانون الثاني ٢٠١٥، ومن المتوقع أيضاً أن تشارك في الاستطلاع في ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣. أي أن هناك نتائج منهجية تدل على الفجوات وأبرزها أنه تم رصد الإمام رقمي متدنٍ خاصة بين المواطنين العرب والحريديم، وبما أن الإلمام الرقمي هو وسيلة أساسية للاندماج الجيد في سوق العمل المتغيرة، فهي واحدة من الأدوات القادرة على منع اتساع الفجوات وتحسين إنتاجية العمل، لذلك من المهم وضع الإلمام الرقمي كهدف يجب تحقيقه في جميع نظم التعلم والتأهيل. ويجب التركيز على إكساب المهارات الرقمية للأطفال وبنائهم الشببية كأدوات تخدمهم طوال حياتهم وكأساس للمزيد من التعلم، ويجب السماح أيضاً للبالغين غير المتكئين منها بشكل جيد باكتسابها في كبرهم.

### ضرورة فتح برامج تعلم للكبارة وخصوصاً للفئات السكانية الأكثر حاجة إليها

تقدم سلطة الاستخدام والتشغيل، وبواسطة وزارة الاقتصاد، برامج مخصصة لتطوير المستقبل المهني للعاملين، كما تكتب على موقعها. هذا التأهيل المهني الذي تديره وزارة الاقتصاد في جميع أنحاء البلاد، هدفه المساعدة في إيجاد عمل ملائم وتطوير مهنة المتقدم للبرنامج، ومنح مهنة تمكن من التطور مهنيًا وشخصياً. وزيادة الاحتمالات للعثور على عمل في مجال التخصص الجديد. سياسة سلطة الاستخدام والتشغيل، كما تعرضها: نرى أن القرار بخصوص التوجه المهني واختيار مجال التعليم والتأهيل له أهمية كبيرة، لأن في ذلك اختيار مهنة تؤثر كثيراً على مستقبل العامل ولأن القرار الذي لا يأخذ القدرات والميول والمهارات بعين الاعتبار قد يؤدي إلى اختيارات خاطئة وغير ناجحة. يجرى هذا التأهيل المهني في عدة فروع تأهيل متنوعة موازية لفروع العمل في المرافق وسوق العمل: البناء والبيئة، الطباعة والتصوير والإنتاج، الاستضافة والفندقية، كهرباء والالكترونيات، النسيج، حواسيب، إدارة، تخطيط، حضانات الأطفال، التجميل، الآلات، الخشب والأثاث، السيارات والمركبات، المواصلات وغير ذلك. ويتم التعليم في المؤسسات المعترف بها من قبل وزارة الاقتصاد وتستمر لمدة نحو سنة.

تطرق تقرير مراقب الدولة إلى هذا الجانب من باب فحص مجالي التعلم والتدريب المهني للبالغين - وملاءمتها لسوق العمل المتغيرة، ويقول: يقدر عدد العمال في إسرائيل الذين يعملون في وظائف معرضة لخطر كبير بسبب التغيير الجوهري، والذين يمكن أن يطردها من سوق العمل في السنوات القادمة، بـ ٦٠٠

الف وهو ما يعادل حوالي ١٥٪ من الوظائف؛ وحوالي ٢,١ مليون موظف معرضون لخطر متوسط (حوالي ٥٤٪ من الوظائف). وبالنظر إلى واقع سوق العمل المتغيرة والخوف من أن يجد العديد من العمال صعوبة في الاندماج فيها، يحث التقرير على أن تجري الوزارات ذات الصلة - وعلى رأسها وزارة العمل، وزارة التعليم، وزارة الاقتصاد ووزارة المالية - خصصاً مشتركاً لنظام التأهيل المهني والتكنولوجي القائم وطرق تحديثه، عرض برامج التعلم للكبارة وإتاحتها للفئات السكانية الأكثر حاجة إليها، والعمل على مشاركة المشغلين في سيرورات تأهيل الموظفين بناءً على التوصيات التي وردت في التقرير.

مراقب الدولة في إسرائيل يقدر بأن هذه الإجراءات مهمة على نحو خاص في مواجهة الأزمة الاقتصادية المصاحبة لوباء كورونا والتي من المحتمل أن تتطلب تعديلات مهنية وإعادة تدريب في جميع المرافق الاقتصادية، خاصة في الصناعات التي تضررت، وبضيف: يجب اعتبار هذه الفترة فرصة لرفع مستوى مهارات العديد من المعطلين عن العمل، حتى يتمكنوا من ملاءمة أنفسهم لسوق العمل المتغيرة، والاندماج في العمل في أقرب وقت ممكن. وبالنظر إلى أزمة التشغيل المصاحبة لوباء كورونا الذي تفشى في البلاد في آذار ٢٠٢٠، فهي تزيد من أهمية الاستثمار في رأس المال البشري للعمال، المعطلين عن العمل وعمال المستقبل - الأطفال وبنائهم الشببية اليوم - من أجل زيادة القدرة على العمل في واقع متغير ومواصلة ترسيخ وتأسيس قطاع الهايتك، وينطبق هذا بشكل خاص على السكان في المجتمع الإسرائيلي الذين يفتقرون إلى الوسائل والمهارات.

أخيراً، يجدر التذكير بجانب إضافي عيني للقضية قيد البحث، وهي تتعلق بعشرات آلاف المصالح التي تضررت في أثناء أزمة كورونا. فقد شدد تقرير سابق لمراتب الدولة، في أواخر ٢٠٢٠، على أن أكثر من ٢٧٪ من العمال والموظفين قد وقعوا لفترة ما على الأقل، أو طيلة فترة أزمة كورونا، في دائرة البطالة، وتلقوا مخصصات دون مستوى رواتبهم، مما أضعف قدرتهم الشرائية، وقدرتهم على تسديد احتياجاتهم الاستهلاكية. كذلك، هناك الأزمة الحاصلة بين المستقلين وأصحاب المهن الحرة، وبالذات أصحاب مصالح صغيرة تعتمد أساساً على عمل أبناء العائلة الواحد، إذ أن التقديرات تتحدث عن تقليص عدد المصالح الاقتصادية والتجارية في إسرائيل بما يتراوح بين ٤٠ ألف إلى ٤٥ ألف مصلحة، بمعنى أن أكثر من ٨٠ ألف مصلحة أغلقت أبوابها، في مقابل فتح أكثر من ٣٥ ألف مصلحة جديدة، مصيرها غير واضح في العام المنتهي - ٢٠٢٠.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك  
facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب  
YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959  
هاتف: 00970 - 2 - 2966201  
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:  
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي